الأمم المتحدة S/2023/882

مجلس الأمن

Distr.: General
16 November 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة، وفقاً للفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، التقرير الحادي عشر عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريستيان **ريتشر**
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق

121223 081223 23-22576 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير الحادي عشر للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

موجز

يقدّم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تقريرَه الحادي عشر إلى مجلس الأمن، مبيّنا فيه تحقّق نواتج رئيسية لأعماله تمهد الطريق للوفاء بالولاية الموكلة إليه فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم "داعش").

وبالاستفادة من التقدم المحرز في فترات التقارير السابقة، تمكّن فريق التحقيق من المضي قدما بمسارات تحقيقه وحقق عدة أهداف مرحلية، بما في ذلك إعداد تقرير تقييم للحالة بشأن تصنيع واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب داعش وإطلاع الجهات المعنية عليه، في تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ وإعداد تقرير عن أعمال العنف الجنسي التي ارتكبها تنظيم داعش ضد النساء والفتيات في العراق، وإطلاع السلطات العراقية عليه؛ وإعداد نسخ محدثة من تقارير تقييم الحالة بشأن الجرائم المرتكبة ضد السكان المسيحيين، والهجوم على سجن بادوش، والمجزرة المرتكبة ضد أفراد وطلاب عسكريين غير مسلحين من أكاديمية تكريت الجوية؛ وإعداد نسخ محدثة من موجز قضية أحداث سنجار؛ وإعداد تقرير تحليلي عن ديوان بيت مال داعش. ويعتزم الفريق، بما يتوافق تماما مع ولايته واختصاصاته، إطلاع القضاء العراقي على النتائج التحليلية والهيكلية المتعلقة بهذه التحقيقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، سيحوّل فريق التحقيق جزءا من تركيزه إلى إعداد تقرير أولي شامل عن تدمير التراث الثقافي من جانب داعش وتقارير عن الجرائم المرتكبة في الموصل وتكريت وعلم، وكذلك عن الجرائم المرتكبة ضد الأقليات في العراق.

وسيتطلب تقديم نتائج تحقيق جوهرية على جميع مسارات التحقيق المذكورة أعلاه وقتا وموارد وتعاونا مستمرا من حكومة العراق حتى يتمكن فريق التحقيق من بلوغ هدفه المتمثل في تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة من جانب داعش. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقدم الفريق مزيدا من التفاصيل في خريطة الطريق المقدمة عملا بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023).

ومن الأهداف الرئيسية الأخرى لفريق التحقيق إعداد ملفات القضايا بالاشتراك مع القضاء العراقي عن الجرائم الدولية المدعى ارتكابها من جانب عناصر داعش المقيمين في دول ثالثة لضمان عدم وجود ملاذات آمنة لمرتكبي الفظائع. وقدم الفريق أول ملف قضية مشترك مع قضاة تحقيق عراقيين، ووُضع الملف في صيغته النهائية بالتعاون مع رئيس قضاة العراق ولجنة التنسيق الوطنية، وأُطلعت عليه الدولة الثالثة التي يقيم فيها الجاني المزعوم.

وعلاوة على ذلك، ركز فريق التحقيق على تعزيز قدرات الأطراف المعنية العراقية من خلال تدريبها على أساليب الاستدلال الرقمي الجنائي، مثل استخلاص البيانات من الأجهزة التي كان يستخدمها تنظيم داعش، وإنشاء مختبر سابع للاستدلال الرقمي الجنائي، ودعم دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية

ودائرة الطب العدلي في فتح سبع مقابر جماعية إضافية. وأُحرز تقدم نحو إنشاء قاعدة بيانات مركزية للأدلة الرقمية الصادرة عن المحاكم العراقية والوكالات الحكومية تحت إشراف القضاء العراقي.

وواصل المستشار الخاص تواصله مع طائفة واسعة من ممثلي حكومة العراق والسلطات العراقية الأخرى، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ورئيس قضاة العراق ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس لجنة التنسيق الوطنية، فضلا عن المجتمع الدولي، لمناقشة وتحديد الخطوات التالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 5

ثانيا – حالة التحقيقات 6

ألف – التقدم المحرز على صعيد أولويات التحقيق 6

باء – الوحدات المواضيعية المتخصصة: تعميم الاستعانة بالخبرة الفنية في معالجة الجوانب الرئيسية للتحقيقات 13

جيم – تشكيل فريق التحقيق والتسهيلات المتوافرة له 15

ثالثا – أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها 15

ألف – جمع الأدلة المستندية والرقمية وشهادات الشهود 15

باء – فتح المقابر الجماعية وإعادة رفات الضحايا 17

جيم – تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها 17

رابعا – تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية 18

ألف – التواصل والتعاون مع حكومة العراق، بما يشمل حكومة إقليم كردستان 18

باء – تعزيز قدرة السلطات العراقية 20

جيم – العمل في إطار من الشراكة مع جميع مكوّنات المجتمع العراقي 21

خامسا – التعاون في دعم أنشطة فريق التحقيق 23

ألف – التواصل مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية 23

باء – ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة 24

سادسا – تشجيع المساءلة على الصعيد العالمي 24

سابعا – التمويل والموارد 25

ثامنا – آفاق المستقبل 26

تاسعا – خاتمة 27

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم إلى مجلس الأمن طي هذا التقريرُ الحادي عشر عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تحقيقاته عملا بولايته المتمثلة في دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم "داعش") عن الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وقد اضطلع الفريق بأعماله بما يتفق مع قرار مجلس الأمن 2379 (2017) ومع الاختصاصات المحددة لأنشطته في العراق (S/2018/118، المرفق) بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في 13 شباط/فبراير 2018، بتأييد كامل من حكومة العراق في إطار السعي المشترك إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

3 - وبطلب من حكومة العراق، على النحو المبين في الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في 5 أيلول/سبتمبر 2023 (S/2023/654)، اتخذ مجلس الأمن القرار 2697 (2023)، الذي مدد بموجبه ولاية الفريق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024. وأكد المجلس من جديد، في القرار المذكور، إنشاء الفريق بموجب القرار 2379 (2017) واختصاصاته، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه 15 كانون الثاني/يناير 2024، تقريرا يتضمن توصيات لتنفيذ طلب حكومة العراق تقديم الفريق للأدلة التي لديه في غضون العام المقبل، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق. وطلب المجلس كذلك إلى الفريق أن يحدد، بموافقة حكومة العراق، طرائق تقديم الأدلة إلى دول ثالثة، وأن يبلغ حكومة العراق بالأدلة التي تم تقديمها إلى دول ثالثة، وذكّر بأهمية تعزيز المساءلة في جميع أنحاء العالم عمّا ارتكبه تنظيم داعش من أعمال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وأخيرا، طلب المجلس إلى المستشار الخاص أن يضع، بحلول 15 آذار/مارس 2024، بالتشاور مع حكومة العراق، خريطة طريق لإنجاز ولاية الفريق ويحدد الخطوات اللازمة لاختتام عمل الفريق.

4 - واستجابة للقرار 2697 (2023)، قام فريق التحقيق، بالتنسيق الوثيق مع السلطات العراقية، بتعديل أولوياته مع الاستمرار في تنفيذ المهام الأساسية المنصوص عليها في القرار، وفقا لاختصاصاته. وبشكل أكثر تحديدا، تواصل المستشار الخاص على نطاق واسع مع ممثلي حكومة العراق والسلطات العراقية الأخرى، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومستشار الأمن القومي، ورئيس لجنة التنسيق الوطنية لمناقشة تنفيذ القرار 2697 (2023) والتطورات اللاحقة المتعلقة بتحقيقات الفريق وأولوياته وخطواته التالية. ولا يزال المستشار الخاص ملتزما بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق والقضاء العراقي في وضع خريطة طريق لإنجاز عمل الفريق، بهدف السعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عدالة حقيقية لضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش.

5 - وبالإضافة إلى ما سبق، وكخطوة أولى نحو تلبية الطلبات الصادر بها تكليف، أبلغ الفريق السلطات العراقية، وتحديدا رئيس القضاة ورئيس لجنة التنسيق الوطنية ووزارة الخارجية، بالأدلة السابقة التي تم تقديمها إلى دول ثالثة. وبالتعاون مع السلطات العراقية، نجح فريق التحقيق في تحديد طرائق لتبادل المعلومات مع دول ثالثة. وعلاوة على ذلك، كلفت الأمم المتحدة فريق التحقيق بالإسهام في إعداد تقرير الأمين العام المقرر تقديمه إلى مجلس الأمن بحلول 15 كانون الثاني/يناير 2024. ويكرر فريق التحقيق تأكيد التزامه المستمر بالعمل في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق، وبالتعاون مع العراق في جميع مراحل

تنفيذ ولايته. وسيسترشد الفريق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وباختصاصاته، وبسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها، وبالقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في محاكمة عادلة وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية، فضلا عن السوابق القضائية ذات الصلة، لضمان إمكانية استعمال هذه الأدلة والمواد وقبولها على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنية ومن جانب هيئات التحقيق والادعاء الوطنية.

6 - والتزاما من الفريق بمواصلة كفاحه ضد الإفلات من العقاب والاستفادة من العمل المنجز حتى الآن بشأن التحقيق في جرائم داعش المرتكبة ضد جميع فئات المجتمع المتضررة في العراق، واصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مناقشاته مع السلطات العراقية بشأن عمله الجاري. وفي هذا الصدد، التزم فريق التحقيق بإطلاع القضاء العراقي على عدد من تقارير تقييم حالات التحقيق والتقارير التحليلية. وبعد التعهد بإعداد ملفات قضايا مشتركة للجناة المزعومين من أعضاء تنظيم داعش في بلدان ثالثة، بالتعاون مع القضاء العراقي، تم إعداد أول ملف قضية مشترك وإطلاع الجهات المعنية عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالنظر إلى عدد الجناة من أعضاء تنظيم داعش، هناك إمكانية لتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى إبلاغ السلطات القضائية لدول ثالثة، بشكل استباقي، بالأفراد الذين ربما ارتكبوا جرائم دولية.

7 - وما زال الفريق ممتنا للحكومة العراقية والجهاز القضائي العراقي وسلطات حكومة إقليم كردستان لما أُسدي إليه من دعم ثابت في تنفيذ ولايته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق، بقيادة المستشار الخاص، مناسبات خاصة لتعزيز هذا التعاون الوثيق، لا سيما في نيويورك وباريس، أبلغ فيها عمَّا أحرزه من تقدم في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مساءلة تنظيم داعش. ويعرب فريق التحقيق أيضا عن تقديره للدعم المقدم من الدول الأعضاء، التي ساهم الكثير منها بموارد بشرية ومالية إضافية. ويواصل فريق التحقيق العمل أيضا مع الفئات المتضررة من الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ومع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والجهات الشريكة التي لا تزال مساهماتها القيِّمة للغاية تشكل حجر زاوية في الجهود التي يبذلها الفريق في مجال التحقيقات وجمع الأدلة.

ثانيا - حالة التحقيقات

ألف - التقدم المحرز على صعيد أولويات التحقيق

8 - أحرز الفريق تقدما كبيرا في تحقيقاته في الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش. وهو يستفيد من عمل ست وحدات مكرسة للتحقيق الميداني ووحدتين مكرستين للتحقيق المواضيعي مقارها في بغداد وإربيل ودهوك، موسِّعا بذلك نطاق تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد جميع فئات المجتمع المتضررة في العراق.

9 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتحقيق عدة إنجازات في مجال التحقيقات، مع التركيز على تعزيز النتائج التي خلص إليها الفريق في جميع مسارات التحقيق الأساسية لمواصلة إعداد تقارير تقييم الحالات. واستجابة لقرار مجلس الأمن 2697 (2023)، عدّل فريق التحقيق أولوياته للمضي قدما بمسارات التحقيق التي أُحرز فيها أقل قدر من التقدم، مشيرا إلى أن التحقيقات الرئيسية المتعلقة بعدد من مسارات التحقيق لن تكتمل بحلول أيلول/سبتمبر 2024. وبشكل أكثر تحديدا، قام فريق التحقيق بتوسيع نطاق تقييم الحالة فيما يتعلق بأحداث سنجار ليشمل منطقتين من مناطق الجريمة ذات الأولوية في حمدان وقَني، ستسهمان في مجمل النتائج المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين. وعُزِّزت تقارير تقييم الحالات المتعلقة بمجزرة

الطلاب غير المسلحين من أكاديمية تكريت الجوية، والهجوم الذي شنه تنظيم داعش على سجن بادوش، والجرائم المرتكبة ضد المسيحيين بمواد إثبات إضافية بالغة الأهمية، ويجري حاليا تحديث هذه التقارير بهدف إصدار النتائج خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وركز الفريق جهوده على تحديث عدد من التقارير التحليلية، بما فيها تلك المتعلقة بهيكل ديوان بيت مال تنظيم داعش. وأُحرز تقدم في المضي قدما بالتحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الأقليات من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى شهود من هذه الأقليات، بمن فيهم نساء من الشبك والتركمان الشيعة، وهو ما يندرج ضمن مجالات التركيز الرئيسية للفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

10 - ومن الإنجازات البارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إصدار تقرير تحليلي عن أعمال العنف الجنسي التي ارتكبها تنظيم داعش ضد النساء والفتيات في العراق وتقرير تقييم للحالة بشأن تصنيع التنظيم واستخدامه للأسلحة الكيميائية، وقد أُطلعت السلطات العراقية على هذين التقريرين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023 على التوالي. وعلاوة على ذلك، في حزيران/يونيه 2023، أطلع الفريق القضاء العراقي على تقرير بعنوان "نظام الزكاة لدى داعش".

11 - وأولى الفريق اهتماما خاصا للتحقيقات الشاملة، وأبرزها تدمير تنظيم داعش للتراث الثقافي لجميع المجتمعات المحلية المتضررة. ويجري إعداد تقرير أولي يحدَّث لاحقا وفقا للتقدم المحرز في أعمال التحقيق والإسهامات التي يقدمها الخبراء من 29 موقعا من المواقع ذات الأولوية. ويعتزم فريق التحقيق تركيز اهتمامه مستقبلا على التحقيقات الشاملة التي أُحرز فيها قدر أقل من التقدم، بما في ذلك الهيكل التنظيمي لداعش وقيادته، والجرائم المرتكبة في الموصل وحولها، والجرائم المرتكبة ضد نساء التركمان الشيعة.

12 - وما زال التعاون المثمر مع مجلس القضاء الأعلى في العراق، ومع رئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى تحديداً، يمثل عاملاً حاسم الأهمية في دعم الأنشطة التي يضطلع بها الفريق. وقد قام قضاة التحقيق والمحققون من مختلف المحاكم في جميع أنحاء العراق بدور أساسي في التقدم المحرز. وكما هو مبين في الفروع التالية من هذا التقرير، فإن التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والزعامات الدينية والقبلية وكيانات الأمم المتحدة وما تقدمه من دعم يشكلان عنصرا حاسما آخر في أعمال التحقيق التي يضطلع بها الفريق في سعيه إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

استحداث تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامه لها

13 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسَّع فريق التحقيق نطاق تحقيقاته في استحداث تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية واستخدامه لها في العراق. وبدعم من حكومة العراق وشركاء آخرين، عزز الفريق ما بحوزته من مواد الإثبات، وأعد تقريرا أكثر تعمقا لتقييم الحالة، وأطلع القضاء العراقي على تقرير شامل يركز على الهجوم الذي وقع في بلدة تازة خورماتو في 8 آذار/مارس 2016 ويتضمن نتائج بالغة الأهمية تتعلق بهذا التحقيق.

14 - وقام فريق التحقيق، دعما لتحقيقاته، بجمع وحفظ كميات كبيرة من الأدلة الجنائية والمستندية المتعلقة بمختلف مسارات التحقيق. وبفضل العمل المستمر للخبراء التقنيين، حصل الفريق على آراء تخصصية وجمع إفادات فنية بشأن مواقع إنتاج الأسلحة الكيميائية التي كُشف عنها أثناء تحرير المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش، وبشأن منظومات الإيصال الدقيقة التي يستخدمها التنظيم. وعزز الفريق فهمه لمنظومات الإيصال التي يصنِّعها ويستخدمها تنظيم داعش، وجمع أدلة على هجمات إضافية بالأسلحة

الكيميائية. وفي الوقت نفسه، واصل الفريق المضي قدما بتحليله القانوني للأشخاص مثار الاهتمام والجرائم الدولية الأساسية المحتملة وللصلات بينهما، مما مكن من إجراء تقييم للأشكال الممكنة للمسؤولية الجنائية الفردية.

15 - وسيعمل الفريق مستقبلا مع كيانات متخصصة للتحقق من الضرر طويل الأجل الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية والتعرض لها، والحصول على تحليلات وتقارير فنية بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية لداعش، وتوسيع نطاق التحقيق ليشمل حوادث إضافية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب داعش في العراق.

الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين

16 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز فريق التحقيق جهوده على جمع وتحليل وثائق تنظيم داعش وشهادات الضحايا والخبراء والزعماء الدينيين، بهدف المضي قدما بتقرير تقييم الحالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المسيحيين في العراق. وعزز الفريق ما خلص إليه من نتائج وتحليلات بإدراج مواد إثبات جديدة مستمدة من مقابلات أجريت مع رجال ونساء مسيحيين ممن أُكرهوا على اعتناق دينٍ غير دينهم وعوملوا معاملة لاإنسانية أثناء احتجازهم في الحمدانية وبرطلة، مع التركيز على النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي.

17 - وواصل الفريق بذل جهود كبيرة في جمع الأدلة المستندية والتحقق منها واستعراضها لتعزيز ما خلصت إليه التحقيقات من نتائج وسد الثغرات المتبقية، بما يشمل استعراض وتحليل المواد الدعائية الصادرة عن تنظيم داعش. وفي هذا الصدد، حدد فريق التحقيق منشورات ووثائق صادرة عن داعش واستعرضها استعراضا شاملا، بما في ذلك فتاوى وتوجيهات داخلية ومجلات دعائية تثبت وجود نية تمييزية تجاه المسيحيين في العراق. وبالمثل، يجري الفريق تقييما لتورط وحدات داعش في حملات الاضطهاد ضد المسيحيين، بما في ذلك دور اللجنة المفوَّضة للتنظيم.

18 - وكان انخراط الجهات الفاعلة المحلية والدينية والتواصل معها أمرا بالغ الأهمية في المضي قدما بأعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق، ولا سيما مساعدتها للفريق في جمع إفادات الشهود والأدلة المستندية والرقمية. وحُدِّد عدد من الجرائم التي يمكن أن تشكل جزءا من الأفعال الأساسية للجرائم الدولية ذات الصلة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وتشمل هذه الجرائم، على سبيل المثال لا الحصر، النقل القسري والاضطهاد والنهب والعنف والاسترقاق الجنسيين وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية، مثل الإكراه على تغيير الدين، وتدمير التراث الثقافي.

19 - ومن مجالات التركيز الرئيسية الأخرى التي انصبت عليها جهود الفريق تحديد وجمع الأدلة التي تثبت الضلوع في الجرائم المرتكبة حتى تتسنى مستقبلا محاكمة وإدانة القادة ذوي الرتب العليا والمتوسطة الذين يدعى أنهم كانوا موجودين في البلدات التي يسكنها المسيحيون في سهل نينوى. وفي هذا السياق، أُحرز تقدّم في مجال تجهيز ملفاتٍ لقضايا فردية ضد أعضاء تنظيم داعش تتعلق بالجرائم المرتكبة في الحمدانية. وعلاوة على ذلك، حدد فريق التحقيق هيكل وحدات التنظيم العسكرية والإدارية الموجودة في سهل نينوى بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2014. وتشمل الخطوات التالية العمل مع القضاء العراقي على إعداد مستندات يمكن أن تساعد في البت في هذه الحوادث في محاكم مختصة، وفقا لولاية الفريق واختصاصاته.

20 - وأُحرز تقدم كبير في المضي قدما بنتائج التحقيقات المتعلقة بتدمير المواقع الثقافية والدينية للمسيحيين. ووثّق فريق التحقيق، في جملة أمور، تدمير الكنائس والأديرة والمقابر والمخطوطات والرموز المسيحية والأعمال الفنية. وكان للتحليلات المتخصصة والتكنولوجيا، وهما عنصران سيسهمان في مجمل النتائج الأولية المتعلقة بتدمير التراث الثقافي على يد داعش، دور أساسي في فهم حجم الدمار الكبير الذي لحق بالمواقع المسيحية.

الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين

21 - فيما يتعلق بالتحقيق في الهجمات التي تعرض لها الأيزيديون، ركز الفريق على المضي قدما بمسارات تحقيقه في الجرائم المرتكبة في قريتي حمدان وقَني. وشمل العمل الذي قام به الفريق استكمال فصول من تقرير تقييم الحالة بشأن أحداث سنجار فيما يتعلق بالقريتين، فضلا عن تحديد الجناة الرئيسيين من أعضاء داعش المسؤولين عن هذه الهجمات وإعداد بيانات موجزة عنهم. وكان لجمع إفادات الشهود والمعلومات الإضافية أهمية خاصة في الدفع قدما بتحقيقات الفريق وتعزيز فهمه لهذه الهجمات.

22 - وفي إطار سعي الفريق إلى تعزيز معرفته بشبكة الجناة من أعضاء تنظيم داعش التي كانت وراء هذه الهجمات ووراء جرائم القتل والاسترقاق وغيرها من الجرائم التي ارتُكبت بحق السكان الأيزيديين، شرع الفريق في دعم أنشطة إعداد ملفات قضايا ضد جناة محددين يقيمون في دول ثالثة، وذلك بالتعاون مع السلطات العراقية. وسيشمل هذا الدعم تدريب السلطات العراقية على تحليل الأدلة التي تثبت ضلوع هؤلاء في الجرائم المرتكَبة، وجمع معلومات مستمدة من مصادر علنية وتحليلها، والعمل معا على إعداد ملفات قضايا متعلقة بهؤلاء الجناة.

23 - وسيحوِّل فريق التحقيق تركيز جهوده التحقيقية مستقبلا نحو مواقع إضافية جنوب سنجار، بما في ذلك مواقع الجرائم المرتكبة في جير زارك وسيبا شيخ خضر وتل عزير وما حولها. ومن المتوقع أن تلقي عمليات فتح المقابر الجماعية في هذه المناطق، التي بدأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مزيدا من الضوء على الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين وأن تعزز جهود التحقيق التي يبذلها الفريق. وأحرز الفريق تقدماً أيضا في تحقيقاته بشأن تدمير تنظيم داعش للتراث الثقافي الأيزيدي. وفي هذا الصدد، أجرى الفريق مقابلات مع الشهود، وأعد نتائج تحليلية فيما يتعلق بتدمير التراث الثقافي المادي وغير المادي على حد سواء.

الجرائم المرتكبة ضد الكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق التحقيق المضي قدماً بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيمُ داعش بحق الكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة في العراق. وفي هذا الصدد، جمع الفريق الكثير من الأدلة وأحرز تقدما نحو إصدار تقرير أولي لتقييم الحالة. ومن الجرائم التي حقق فيها الفريق استهداف داعش لهؤلاء بحملات التهجير القسري والقتل والاختفاء القسري والتجويع وتدمير التراث الثقافي واستخدام أسلحة محظورة.

25 - وأثرى الفريق مواده الإثباتية لدعم التحقيق الجاري في الجرائم المرتكبة ضد الطوائف المذكورة. وشملت أنشطة التحقيق الحصول على أدلة مستندية وشهادات، فضلا عن توطيد التعاون مع السلطات القضائية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية والشخصيات الدينية البارزة. وفي هذا الصدد، أوفد

فريق التحقيق عدة بعثات ميدانية إلى مواقع الجريمة الرئيسية في محافظتي كركوك ونينوى، والتقى بالسكان المحليين والزعماء الدينيين وممثلي الضحايا والشهود لجمع الأدلة.

26 - وسيركز الفريق الآن على جمع وتحليل أدلة إضافية، بما في ذلك المواد الدعائية والأيديولوجية لتنظيم داعش المتعلقة بالجرائم المعنية، وعلى إجراء مقابلات مع الشهود الرئيسيين، بمن فيهم الناجون وشهود العيان. وعلاوة على ذلك، سيقوم فريق التحقيق باستعراض وتحليل الأدلة المستمدة من ساحات المعارك لتحديد كبار الشخصيات مثار الاهتمام التي كانت ناشطةً في المنطقة وقت ارتكاب الجرائم. ويعتزم الفريق المضي قدما بالتحليل القانوني للصلات بين الأشخاص الذين هم مثار اهتمام والجرائم الدولية الأساسية المحتملة.

الجرائم المرتكبة ضد السُنَّة

27 - واصل الفريق توسيع نطاق تحقيقاته في الجرائم التي ارتكبها تنظيمُ داعش ضد السكان السُنة في الأنبار. وعلى وجه التحديد، واصل فريق التحقيق العمل على تقريره الأولي لتقييم الحالة وعززه بتحليل قانوني مفصل لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد القبائل السنية في الأنبار. وشملت هذه الجرائم القتل؛ والتعذيب؛ والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ والاعتداء على الكرامة الشخصية؛ وتشريد المدنيين؛ والنقل القسري؛ والاضطهاد.

28 - وعزز الفريق مواد الإثبات والتحليلات المتعلقة بالحوادث الرئيسية الثلاث قيد التحقيق، ولا سيما حادثة إعدام أفراد من قبيلة البونِمر وإلقاء جثثهم في إحدى الآبار بصحراء الثرثار، وحادثة إعدام أفراد من أبناء القبيلة نفسها في حي البكر بمدينة هيت، وحادثة أسر وقتل أفراد من مركز شرطة حي الجمعية بمدينة هيت، وقد وقعت الحوادث الثلاث كلها في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وبالإضافة إلى هذه الحوادث ذات الأولوية، بدأ الفريق التحقيق في حادثتين أخريين، هما حادثة إعدام أفراد من قوات الصحوة ينتمون إلى قبيلة الشليباوي في موقع الطاش على مشارف الرمادي في الأنبار، ومجزرة في بئر مياه تعرف باسم بير حواس (في منطقة صحراوية على مشارف تل أسود وزاوية البونمر).

29 - وبدأ الفريق في إجراء مقابلات مع الشهود وجمع الأدلة بشأن الجرائم المرتكبة ضد فئة أخرى من أفراد قوات الأمن والجيش العراقية، فضلا عن قوات الصحوة، ويتعلق الأمر بأولئك الذين أعلنوا توبتهم ومع ذلك أعدمهم تنظيم داعش. ويعتزم فريق التحقيق، في هذا المسار من مسارات التحقيق، التركيز على إعدام أفراد من قوات الأمن والجيش، وكذلك أفراد من قوات الأمن القبلية.

30 - وكان للاجتماعات والتعاون مع زعماء القبائل في الأنبار والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، دور حاسم في المضي قدما بالتحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد السنة. ومن خلال التواصل مع المجتمع المحلي، حدد الفريق شهودا رئيسيين إضافيين، وعزز ما بحوزته من أدلة تتعلق بهذه الحوادث، والأهم من ذلك، حدد وقيّم مقبرة جماعية سيجري فتحها في مرحلة لاحقة.

الجرائم المرتكبة في تكريت وما حولها

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق التحقيق في القتل الجماعي لطلاب وأفراد عسكريين غير مسلحين من أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه 2014 وفي الجرائم التي ارتكبها تنظيمُ داعش ضد السكان المدنيين في تكريت وما حولها خلال الفترة من حزيران/يونيه 2014 حتى آذار/مارس 2015.

32 - وبالتعاون مع السلطات القضائية العراقية، جمع فريق التحقيق أدلة جديدة عن مخططي ومنظمي مجزرة أكاديمية تكريت الجوية، وهو ما أسفر عن تحديد هوية عدد من الجناة. وجمع الفريق أيضا مزيدا من الأدلة الداعمة بشأن الظروف التي أفضت إلى المجزرة، بما في ذلك روايات شهود عيان ومواد سمعية بصرية. وزاد فريق التحقيق من تعاونه مع عائلات ضحايا أكاديمية تكريت الجوية، وعزز تواصله مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل الضحايا.

33 - وخلال أعمال التحقيق، جمع الفريق أدلة إضافية تثبت وقوعَ عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية وأعمال ضرب وعمليات إعدام علني وتدمير لمعالم دينية وثقافية على أيدي تنظيم داعش أثناء احتلاله لتكريت والعلَم، علاوة على إلحاق التنظيم الدمارَ بالممتلكات ونهبه ومصادرته لها. وواصل الفريق تحقيقاته في جرائم الحرب المحتمل أن يكون قد ارتكبها تنظيم داعش في مناطق أخرى حول تكريت، مثل الدور ودلوية. وتواصل فريق التحقيق أيضا مع السلطات الإدارية وممثلي المجتمع المحلي في تكريت للحصول على أدلة إضافية حول الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في المنطقة.

34 - وسيواصل الفريق تحقيقاته بهدف إعداد نسخة محدَّثة وموحَّدة من تقرير تقييم الحالة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في تكريت والمناطق المحيطة بها. وسيصدر الفريق أيضا تقريرا مؤقتا يتضمن آخر المستجدات عن مجزرة أكاديمية تكريت الجوية.

الجرائم المرتكبة في الموصل وما حولها

35 - وسع الفريق نطاق تحقيقاته في الجرائم المرتكبة في الموصل وما حولها. ويبقى التركيز منصبا على استهداف تنظيم داعش لقوات الشرطة والأمن العراقية أثناء سيطرتها على الموصل وتحريرها، ولا سيما جنوب الموصل بالقرب من ناحية حمام العليل والمناطق المحيطة بها. ووسع فريق التحقيق قاعدة أدلته بإجرائه مقابلات مع الشهود، بما في ذلك الضحايا وشهود عيان على الجرائم المرتكبة في المناطق المذكورة أعلاه. وتشير الأدلة التي جُمعت حتى الآن إلى احتمال وقوع عدة جرائم، منها جرائم تعذيب واختفاء قسري وقتل جماعي لضباط الشرطة أو أولئك المرتبطين بقوات الشرطة.

36 - وشملت جهود التحقيق التي بذلها الفريق إيفاد بعثات لتحديد مواقع الجرائم، مثل الموقع الذي احتجز فيه تنظيم داعش ضباط شرطة أو أشخاص مرتبطين بقوات الشرطة وعذّبهم. وشملت المهام الأخرى تحديد مواقع المقابر الجماعية التي يُعتقد أنها تحتوي على جثث العشرات من ضحايا جرائم داعش، وتحديد وجمع الأدلة عن قادة داعش المسؤولين عن إعدام ضباط شرطة جنوب الموصل، بالإضافة إلى تحليلات متعمقة لأيديولوجيا تنظيم داعش وقيادته وهياكله التنظيمية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن التحليلات تتطلب مزيدا من الوقت والموارد لإكمالها بما يسمح، على سبيل المثال، بفتح المقابر الجماعية للضحايا الذين حُدِّدت هويتهم. ويعتزم فريق التحقيق إعداد تقييم أولي للحالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في الموصل وما حولها خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

37 - وواصل الفريق تحقيقاته في واقعة قيام تنظيم داعش بعملية إعدام جماعي لحوالي 000 1 معتقل شيعي من سجن بادوش يومي 10 و 11 حزيران/يونيه 2014. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى فريق التحقيق مقابلات مع شهود إضافيين، بمن فيهم ناجون من الهجوم الذي تعرض له سجن بادوش، حُدِّدت هويتهم من خلال إفادات زوَّدت السلطاتُ القضائية العراقية الفريقَ بها وعن طريق تحقيقات الفريق ذاته. وستُدرَج هذه النتائج الإضافية في النسخة المحدَّثة من تقرير تقييم الحالة.

38 - وبعد التنقيب في موقع الإعدام الرئيسي في عامي 2021 و 2022، وهو الموقع الذي كُشف فيه عن رفات ما يقرب من 600 سجين شيعي قُتلوا على يد تنظيم داعش، واصل فريق التحقيق جهوده الرامية إلى تحديد مواقع مقابر جماعية إضافية، بالتعاون الوثيق مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي. وأُحرز تقدم في تحديد موقع مقبرة جماعية في عين الجحش، حيث يُعتقد أن عددا كبيرا من السجناء الشيعة قُتلوا ودُفنوا. وواصل الفريق أيضا العمل على تحديد هوية الجناة من أعضاء داعش المتورطين في إعدام سجناء بادوش.

39 - وكخطوة تالية، قد يواصل الفريق التحقيق في مسارات التحقيق الشاملة والمسائل القانونية ذات الصلة، مثل ما إذا كانت النتائج والأدلة الإضافية قد تساعد في إثبات الجرائم الدولية الأخرى المرتكبة ضد الشيعة في العراق، بما في ذلك النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية. وسيتطلب ذلك تقييما شاملا لمختلف الحوادث الإجرامية التي استهدفت الشيعة على وجه التحديد، التي يحقق فيها الفريق حاليا.

تحقيقات الفريق المشتركة بشأن تدمير التراث الثقافي

40 - واصل الفريق تحقيقه في تدمير تنظيم داعش لمواقع التراث الثقافي العراقي في جميع المجتمعات المحلية المتضررة. وركز التحقيق الحالي على 29 موقعا ذا أولوية في منطقتي نينوى والموصل، في حين حُدِّدت مواقع إضافية من خلال التحقيقات الأولية.

41 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز فريق التحقيق جهوده، مستفيدا في ذلك من التقدم المحرز في تحليل الجهاز الإداري المعقد للتنظيم، على فهم دور كيانات محددة تابعة لداعش، بما فيها ديوان الحسبة وديوان الركاز وولاية نينوى وديوان الدعوة والمساجد واللجنة المفوَّضة، في التدمير المنهجي للتراث الثقافي. وفي هذا الصدد، خلص الفريق إلى نتائج أولية بشأن الكيانات الإدارية لتنظيم داعش المتورطة في تدمير التراث الثقافي، وحدد الدوافع السياسية والدينية الرئيسية لعمليات التنظيم التي تستهدف المواقع الثقافية والدينية بغية شرح الأساس المنطقي والقصد من تدمير التراث الثقافي.

42 - ودعما للتحقيق، قام الفريق بفحص وتحليل اتجاهات وأنماط تدمير مواقع تراث ثقافي محددة بين عامي 2014 و 2017. وعلى وجه التحديد، أجرى الفريق تحليلا أوليا لـ 144 موقعا من المواقع التي أتلفها تنظيم داعش في عشر مناطق رئيسية، هي الموصل وآثار نمرود وتلكيف والقيارة ومحلبية وتلعفر وبعشيقة - بهزاني وبرطلة والحمدانية وسنجار. وكان لهذا التحليل دور حاسم في فهم وتيرة التدمير وأنماطه الرئيسية. وأثبت فريق التحقيق أيضا أن تنظيم داعش أمر بتدمير الأضرحة والقبور، وهو ما استمر من خلال حملة دعائية مدروسة.

43 - وفيما يتعلق بتقييم أساليب التدمير والصور الساتلية ذات الصلة، استفاد فريق التحقيق من دعم خبراء خارجيين وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، لتحديد وتحليل مختلف مواقع التراث الثقافي التي دُمِّرت وتأكيد النتائج التي خلص إليها فيما يتعلق بالجدول الزمني لتدمير تنظيم داعش للتراث الثقافي وطريقة قيامه بذلك. وعلى وجه التحديد، حدد فريق التحقيق تدمير القطع الأثرية داخل المعالم الأثرية، بالإضافة إلى الأضرار الهيكلية وإزالة الأنقاض. ويعتزم الفريق القيام مستقبلا بإدراج النتائج التي خلص إليها، لا سيما بشأن قلعة تلعفر وضريح النبي يونس وكنيسة الطاهرة ومتحف الموصل، في تقريره الأولي لتقييم الحالة. والنجاح في البت في قضايا تدمير مواقع التراث الثقافي هو عملية

طويلة الأجل تتطلب عملا إضـــافيا من أجل التوصـــل إلى نتائج قانونية لإدانة هذه الأعمال وحماية التراث الثقافي الغني للعراق.

باء - الوحدات المواضـيعية المتخصـصـة: تعميم الاسـتعانة بالخبرة الفنية في معالجة الجوانب الرئيسية للتحقيقات

44 - اسـتمر الفريق، بالتوازي مع أعمال التحقيق الأسـاسـية التي تضـطلع بها وحدات التحقيق الميدانية التابعة له، في بناء قدراته على التحقيق في المجالات المتقاطعة المتخصـصـــة، وأصـــدر عددا من التقارير التحليلية في هذا الصدد.

الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال

45 - أجرى فريق التحقيق، للمرة الأولى منذ إنشـــائه، عددا كبيرا من المقابلات مع ناجيات من العنف الجنسي من الشبك، ثبت من خلالها تعرض نساء وفتيات الشبك للاغتصاب في الحجز عندما حاولن الفرار من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش في عامي 2015 و 2016. وبالتوازي مع ذلك، واصل الفريق أيضـــا تحقيقاته في حالات الزواج القســري لفتيات التركمان الشــيعة من مقاتلي داعش. وقُبض على غالبية الفتيات في سنجار بعد أن هربن من منازلهن في تلعفر في محاولة للهروب من داعش.

46 - وبعد أن وثّق فريق التحقيق إلى حد بعيد الجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة ضد النساء والفتيات الأيزيديات في السـنوات الأربع الماضـية، ركز خلال الفترة المشـمولة بالتقرير على جمع أدلة إضـافية لسـد ثغرات التحقيق وتحديد الجناة الضالعين في الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات الأيزيديات. وبالمثل، أحرزت التحقيقات في العنف الجنســي ضــد النســاء المســيحيات تقدما كبيرا، بما في ذلك جمع روايات مباشـرة عن الجرائم ومرتكبيها.

47 - وسمح الكم الكبير من الأدلة التي جُمعت عن الجرائم الجنسية والجنسانية التي ارتكبها تنظيم داعش لفريق التحقيق بتحديث التقارير التحليلية الداخلية الصادرة وإعداد تقرير مواضيعي يتناول العنف الجنسي ضد جميع فئات المجتمع المتضـــررة من داعش. وبدأ الفريق أيضـــا اســـتعراض وتحليل قوائم أعضـــاء داعش لاسـتخلاص معلومات ذات الصـلة بالتحقيقات في العنف الجنسـي، بما في ذلك تحديد مقاتلي داعش الذين يمتلكون نساء وفتيات مستعبَدات. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل الفريق تقريرا عن دور نساء داعش المتورطات في الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات، وهو ما أسهم في التحقيقات المتعلقة بالجناة من الإناث.

48 - ونجح الفريق في المضـي قدما بتحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضـد الأطفال. وشـملت التحقيقات في العنف الجنســـي ناجين كانوا أطفالا وقت ارتكاب الجرائم، بمن فيهم فتيات أُجبرن على الزواج أو تعرضـــن للاسـتعباد الجنسـي. وواصـل فريق التحقيق أيضـا توثيق تجنيد الفتيان من الأقليات الدينية الذين أجبروا على الانضـمام إلى "أشـبال الخلافة". وبالإضـافة إلى التدريب العسـكري، أفاد جميع الفتيان بتلقيهم تلقينا عقائديا من داعش، وأُجبر العديد منهم على القتال.

49 - وسينصـب تركيز فريق التحقيق مستقبلا، بطريقة شاملة، على توسيع نطاق جهود التحقيق والنتائج الأولية بشأن الجرائم المرتكبة ضد نساء التركمان الشيعة. واستنادا إلى الأدلة التي جُمعت من شهادات نساء التركمان الشـيعة اللاتي تعرضـن للعنف الجنسـي، يعتزم الفريق تعزيز ما بحوزته من أدلة عن طريق إجراء مقابلات مع الشـهود وزيادة تعاونه مع الشـركاء العراقيين. ومن هذا المنطلق، أنشـأ فريق التحقيق فريقا عاملا

داخليا للمضي قدما بالتحقيقات واستحداث منتجات تحليلية. وستُدرَج التفاصيل المتعلقة بالعمل المتبقي والجداول الزمنية للإنجاز في خريطة الطريق الصادر بها تكليف من مجلس الأمن.

تمويل جرائم تنظيم داعش

50 - واصل فريق التحقيق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقيقاته في الهياكل المالية لتنظيم داعش، وتحديدا كيفية ارتباط هذه الهياكل بقيادة التنظيم وتسهيلها ارتكاب الجرائم الدولية. وواصل الفريق أيضا تحقيقاته في نهب التنظيم للنفط.

51 - وعلى وجه التحديد، أكمل الفريق تحليله لهيكل ديوان بيت مال تنظيم داعش، وعزز تحليله للجنة المفوَّضة للتنظيم. وأبرز تحليل الفريق لبيت المال الأهمية التي يوليها داعش للثروة الموجودة في الأراضي التي يسيطر عليها لتمويل عملياته، ولتنظيم إيراداته ونفقاته عن طريق إدارة مركزية. وأظهرت إدارة التنظيم لبيت المال أن سلطة اتخاذ القرارات المالية واعتماد السياسات المالية تقع على عاتق السلطات العليا، ممثلة في اللجنة المفوَّضة ومجلس الشورى و "الخليفة". وبمجرد اتخاذ قرار بشأن هذه السياسات، يقوم بيت المال بتعميم هذه السياسات على المستوى المحلي، مما يدل على الطابع الهرمي لنهج الحوكمة الذي يتبناه التنظيم. وأظهر أيضا تحليل الفريق لوثائق داعش أن بيت المال يدير جميع تدفقات الإيرادات، بما فيها تلك المتأتية من عمليات العقاب والمصادرة، المسموح بها لأن إيديولوجيا داعش تبرر علنا سلب ثروة من يعارضون إيديولوجيته، أو يُنظر إليهم على أنهم يعارضونها، باعتبار ذلك شكلا من أشكال الجهاد.

52 - وركز تحليل اللجنة المفوَّضة على إيديولوجيا داعش وكيف دعمت هذه الإيديولوجيا ارتكاب جرائم ضد جماعات معينة أو أفراد معينين. وعلى وجه الخصوص، درس فريق التحقيق أمثلة على الأعمال التي يعتبرها داعش انتهاكات للقواعد التي فرضها التنظيم لتحديد الخطوط العريضة لحملات الملاحقة للتنظيم والأساس الأيديولوجي لارتكاب الجرائم الدولية.

53 - ومن المتوقع أن يستمر هذا التحليل خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، إلى جانب إجراء استعراضات وتحليلات إضافية لوثائق داعش تركز على عمل ديوان الجند.

54 - وبالإضافة إلى ذلك، أطلع فريق التحقيق القضاء العراقي، في حزيران/يونيه 2023، على تقرير بعنوان "نظام الزكاة لدى داعش"، وهو عبارة عن تحليل أولي لوثائق ومراسلات تنظيم داعش لتقييم نظام الزكاة لدى التنظيم وتقييم ما إذا كان قد استخدم هذا الواجب الديني لتمويل جهوده الحربية وبالتالي ارتكاب جرائم دولية محتملة.

55 - وكما ذُكر في التقرير السابق (S/2023/367)، بدأ الفريق العمل على مسار جديد للتحقيقات يركز فيه على نهب تنظيم داعش للنفط وهجماته على البنى التحتية النفطية وسيطرته على حقول النفط بين عامي 2014 و 2017. وأكمل الفريق أول استعراض للمواد المتاحة من مصادر مفتوحة لتحديد المناطق الجغرافية الرئيسية التي ربما استهدفها داعش كنقطة انطلاق لتحقيقه. وأدى ذلك بدوره إلى تحديد مجموعة محتملة من الأشخاص مثار الاهتمام والشهود والمصادر، بهدف استغلالها خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

جيم - تشكيل فريق التحقيق والتسهيلات المتوافرة له

56 - يستعين الفريق حالياً بما مجموعه 236 فرداً، من بينهم 164 موظفاً، 40 في المائة منهم من الموظفين الوطنيين العراقيين. وقد ظل ضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي يمثل أولوية من أولويات الفريق، إذ تشكّل النساء حاليا 50 في المائة من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم، ويشمل ذلك تحقيق التوازن بين الجنسين في المناصب الإدارية العليا داخل الفريق. ولا تزال جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة ممثلةً في الفريق.

57 - وزاد عدد الخبراء الوطنيين المعينين في الفريق بالتشاور مع حكومة العراق. وأضاف الفريق إلى صفوفه 7 خبراء وطنيين، باستخدام تمويل من خارج الميزانية وبملء الوظائف المتبقية الممولة من الميزانية العادية، وبذلك يصل العدد الكلي للخبراء الوطنيين العراقيين العاملين مع الفريق إلى 28 خبيرا.

توفير الدول الأعضاء للخبراء

58 - وفقا للفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017)، واصلت الدول الأعضاء دعمَها للفريق من خلال توفير الخبراء. ويوجد حاليا ما مجموعه 11 خبيرا قدمتهم السلطات الوطنية في الاتحاد الروسي وألمانيا وتايلند والسويد ومصر. ويسهم هؤلاء الخبراء أيضا في التنوع الجغرافي لملاك موظفي الفريق.

ثالثا - أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها

59 - واصل فريقُ التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير توسيعَ ما بحوزته من أدلة، معززاً بذلك الأساس الإثباتي المتوخى الاستناد إليه في أي إجراءات مستقبلية تتخذ لمساءلة تنظيم داعش عن جرائمه. ومن الإنجازات البارزة جمع أكثر من 500 جيغابايت من الأدلة، بالتعاون مع القضاء العراقي، واستخلاص البيانات من 1000 هاتف من الهواتف المحمولة لتنظيم داعش؛ وإصدار عدة تقارير تحليلية تتضمن أدلة من مصادر متعددة أُطلعت عليها السلطات العراقية وسيكون لها دور حاسم في تحقيقات الفريق؛ وفتح عشرات المقابر الجماعية الجديدة دعما لدائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي. ومكّنت أنشطة بناء القدرات والتدريب التي استفاد منها خبراء الأدلة الجنائية الوطنيون من افتتاح مختبر وطني آخر للاستدلال الرقمي الجنائي، ليصل بذلك عدد المختبرات المجهزة من فريق التحقيق حتى الآن سبعة مختبرات. وبالمثل، شكّل مشروع الرقمنة أحد الأهداف المرحلية الرئيسية التي تحققت.

60 - واستفاد كل من السلطات العراقية وفريق التحقيق بقدر كبير من التعاون الوثيق بين الطرفين، بما في ذلك ما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات وعملهما المشترك في استخلاص البيانات وحفر المقابر الجماعية. ولذلك، من الضروري مواصلة الاستفادة من هذا التعاون الناجح دون انقطاع حتى يستمر التقدم المحرز إلى ما بعد الآجال المقررة حاليا.

ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية وشهادات الشهود

61 - واصل الفريق إثراء ما بحوزته من أدلة مستندية ورقمية وأدلة مستمدة من شهادات الشهود، وذلك بغية دعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تَركَّز عمل الفريق على جمع مقاطع الفيديو والصور المتعلقة بمقاتلي داعش، وتحديد مواقع الإعدام والمقابر الجماعية بهدف

التخطيط لاستخراج الرفات، وعلى توفير التدريب وبناء القدرات لدعم القضاء العراقي في استخلاص البيانات من أجهزة مقاتلي داعش. ومن خلال التعاون الفعال مع المحاكم العراقية والجهاز القضائي، حصل الفريق على أدلة جنائية رقمية أتاحت، في جملة أمور، فهما شاملا لعمليات داعش في العراق.

62 - وبالتعاون الوثيق مع القضاء العراقي، بذل الفريق جهودا كبيرة في استخلاص البيانات من الأجهزة المحمولة المضبوطة لدى مقاتلي داعش أو التي جُمعت في ساحات المعارك للمساعدة في التحقيقات الجارية. وعلى وجه التحديد، جمع الفريق أكثر من 500 جيغابايت من الأدلة، بالإضافة إلى 000 1 من الهواتف المحمولة لتنظيم داعش، وسيعمل بشكل وثيق مع الجهات القضائية العراقية بما يمكّن من استخلاص البيانات. وبالاستفادة من التعاون المثمر مع محاكم وقضاة العراق، يعتزم فريق التحقيق مواصلة دعم السلطات العراقية في استخلاص البيانات من 600 جهاز من أجهزة تنظيم داعش المحتفَظ بها حاليا في عدد من المحاكم. وبالمثل، أحرز الفريق تقدما في استغلال وحفظ الأدلة الرقمية المستمدة من التحقيقات المستندة إلى مصادر مفتوحة. وقد خزّن الفريق فعليا شهادات ومواد أخرى مستمدة من الشهود بطريقة تتماشى مع الممارسات الدولية المتعلقة بسلسلة المسؤولية عن حفظ الأدلة.

63 - واستخدم فريق التحقيق منهجية الاستغلال المتقدم لمحتوى داعش على الشبكة الخفية، إلى جانب التحليل مفتوح المصدر وغير ذلك من منهجيات الاستدلال الرقمي الجنائي المتطورة، لتعزيز مختلف مسارات التحقيق. وفي هذا الصدد، أنتج الفريق بيانات جغرافية وزمنية عن المواقع الواردة في الصور المرتبطة بمجزرة الطلاب والأفراد العسكريين من أكاديمية تكريت الجوية لتحديد المواقع الإضافية المحتملة للمقابر الجماعية. وكُرِّر هذا العمل في مواقع الجرائم المرتكبة في الموصل وسنجار والأنبار، وساعد المحققين كثيرا في تعزيز فهمهم وتحليلاتهم لمسارح الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، مكّنت معالجة الأدلة التي جُمعت من النظراء العراقيين، والتحقيقات المستندة إلى مصادر مفتوحة، والبيانات المرجعية التي جُمعت في الميدان من إصدار عدة تقارير تحليلية أُطلعت عليها السلطات العراقية وكان لها دور أساسي في تحقيقات الفريق. ويعتزم فريق التحقيق إطلاع السلطات العراقية على عشرة تقارير تحليلية في الأشهر المقبلة.

64 - وكانت مبادرات التدريب وبناء القدرات لفائدة الجهات الخارجية صاحبة المصلحة حاسمة في تعزيز القدرات الوطنية على إجراء التحقيقات وزادت من تدعيم الشراكة بين الفريق والسلطات العراقية. ووفّر فريق التحقيق التجهيزات اللازمة لمختبر وطني واحد للأدلة الجنائية الرقمية، ودرّب عددا من الخبراء الوطنيين على أساليب استخلاص البيانات من الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والأقراص الصلبة. وبذلك يرتفع العدد الكلي لمختبرات الأدلة الجنائية الرقمية التي جهّزها الفريق إلى سبعة.

65 - وبالإضافة إلى توفير هذه الخبرة في مجال الاستدلال الجنائي للجهات الفاعلة الوطنية في مجال التحقيق، أُجري تقييم للاحتياجات بهدف توفير المعدات الأساسية والتدريب لخبراء دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي.

66 - وبالتوازي مع ذلك، ضاعف الفريق جهوده لرقمنة الأدلة المادية المحتفظ بها في المحاكم العراقية، لتصل إلى رقم قياسي بلغ 12 مليون صفحة تم رقمنتها وتخزينها في الأرشيف الوطني حتى وقت كتابة هذا التقرير. واعتمد نجاح مشروع الرقمنة بشكل شبه كامل على دعم القضاة العراقيين وموظفي المحاكم المتفانين وعمل أكثر من 60 من الأخصائيين الوطنيين المدربين في مجال الرقمنة المنتشرين في مختلف أنحاء البلد والذين عملوا جنبا إلى جنب مع الفريق لتحقيق الأهداف العامة للمشروع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير،

أوفد فريق التحقيق أكثر من 80 بعثة ميدانية إلى 12 محكمة؛ وتمكّن من رقمنة 5 ملايين صفحة إضافية، بمتوسط بلغ نحو مليون صفحة يتم رقمنتها وتخزينها شهريا؛ وبدأت أعمال الرقمنة في سبع محاكم جديدة في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق، بما يغطي جميع المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش سابقا. وتساهم رقمنة وثائق المحكمة في تسريع الإجراءات وزيادة كفاءة التحقيقات وفي تحديث إجراءات التقاضي بشكل عام.

باء - فتح المقابر الجماعية وإعادة رفات الضحايا

67 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق دعم أعمال التنقيب بحثاً عن المقابر الجماعية في العراق، حيث نُفِّذَت هذه الأعمال ميدانيا لأغراض الاستدلال الجنائي في مواقع متعددة. ودعم فريقُ التحقيق دائرةَ شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرةَ الطب العدلي في التنقيب في سبعة مواقع بالقرب من سنجار وحول الموصل وفي عدة مناطق في الأنبار، وإجراء تقييمات متعددة للمواقع، بما في ذلك في تكريت. وبفضل التعاون المثمر مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي، ومع القضاء العراقي، فإن هذا يمثل أكبر عدد من عمليات التنقيب التي أجريت في فترة زمنية مدتها ستة أشهر.

68 - ومن خلال المساعدة التقنية المقدمة من فريق التحقيق وبناء على أوامر قضائية من القضاة العراقيين، استخرجت دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي جثامين ما يقرب من 100 من ضحايا جرائم داعش خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويكتسي هذا العمل أهمية بالغة في المضي قدما بتحقيق الفريق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، ولكن الأهم من ذلك أنه يساعد الأهالي وأفراد أسر الضحايا على دفن أحبائهم، مما يزيد في الإسهام في جهود المصالحة.

جيم - تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها

69 - ركّز الفريق جهوده على تحسين الكفاءة في عمليات الاستعراض والتحليل التي يقوم بها وتعزيز الفعالية من حيث التكلفة في طرائق تخزين الأدلة. وأكمل فريق التحقيق جميع مشاريع استحداث البرمجيات المتعلقة بحل زيتيو (Zeteo)، الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي والحلول المخصصة القائمة على التعلم الآلي لتحسين ملفات الوسائط المتعددة الرقمية. ويتضمن حل زيتيو خاصيات التعرّف على الأشخاص من سِمات وجوههم، وتحليل المشاعر، والتعرف التلقائي على الأختام، وتحليل الصور، وإلغاء السجلات المكررة، وتحسين توليد البيانات الوصفية. ويبدأ فريق التحقيق أيضا تنفيذ مشروع لنقل حل زيتيو من مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة إلى مركز الخدمات العالمي للأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن ييسِّر إتاحة هذا الحل وما اكتسبه الفريق من خبرات ومعارف بشأن التحليل القائم على الذكاء الاصطناعي في التحقيقات لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وستفيد نتائج المشروع هذه كيانات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في التحقيق والتحليل.

70 - وبالإضافة إلى ذلك، يعكف الفريق على اختبار أدوات للكشف عن المعلومات الشخصية المحددة للهوية في سجلاته الاستدلالية المجهزة. وستساعد هذه الأدوات على وضع قوائم بالأشخاص مثار الاهتمام وتفادي التكرار، كما أنها تتسم بكفاءة عالية من حيث الوقت والموارد لأغراض التحقيقات.

71 - وفي إطار مشروع تدعمه الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، أنشأ فريق التحقيق مركزا للاستعراض الآمن للوثائق يتألف من فريق من المواطنين العراقيين من جميع فئات المجتمع المتضررة من

جرائم داعش، مع التركيز على توظيف النساء. وبمزيد من الدعم من الشركاء في البرمجيات والخبراء المتخصصين، سيتلقى الفريق ما يلزمه من تدريب وخبرة في التكنولوجيات المتقدمة والعمليات وأفضل الممارسات المتعلقة بتبادل الأدلة والاطلاع عليها إلكترونياً في مجال التحقيقات الجنائية. وسيمكّن هذا العمل فريق التحقيق من تحسين التصنيف والترميز الببليوغرافي لسجلات أدلته لدعم التحقيقات الجارية وإعداد المواد للأرشفة.

رابعا - تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية

72 - لا يزال التنفيذ الفعال لولاية الفريق قائماً على أساس شراكات وثيقة مع الجهات الفاعلة الوطنية في جميع أنحاء العراق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تعزيز علاقته بالسلطات المحلية والقيادات الدينية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى.

ألف - التواصل والتعاون مع حكومة العراق، بما يشمل حكومة إقليم كردستان

73 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المستشار الخاص العمل مع كبار المسؤولين في حكومة العراق والجهاز القضائي ومجلس النواب. وفي الآونة الأخيرة، عقد المستشار الخاص اجتماعات مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومع مستشار الأمن القومي، لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك لمواصلة عمل الفريق.

74 - وواصل القضاء العراقي أداء دور أساسي في المساعدة على تيسير عمل الفريق طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل المستشار الخاص على اتصال منتظم برئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى وقضاة التحقيق المختصين لكفالة إحراز تقدم بشأن أولويات الفريق على مستوى التحقيقات والعمليات. وعلى وجه الخصوص، واصل المستشار الخاص العمل مع رؤساء محكمة استئناف نينوى ومحكمة استئناف كركوك الاتحادية ومحكمة الرصافة ومحكمة تحقيق الكرخ فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية ضمن مجالات مسؤوليتهم، ويواصل الإعراب عن شكره لهم على ما يقدمونه من دعم مستمر.

75 - وما فتئ المستشار الخاص يعمل عن كثب مع مستشار رئيس وزراء العراق ورئيس لجنة التنسيق الوطنية. وأعرب المستشار الخاص عن امتنانه لتعاملاته البناءة مع لجنة التنسيق الوطنية، ويسعى إلى مواصلة الاستفادة من التعاون القيم بين الفريق وحكومة العراق.

76 - وفي هذا الصدد، مما شجع المستشارَ الخاص على وجه الخصوص المشاورات التي جرت في الوقت المناسب والاستنتاج المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، التي طلب فيها المجلس إلى فريق التحقيق، بموافقة حكومة العراق، تحديد طرائق تبادل الأدلة مع دول ثالثة. وأسفرت التبادلات البناءة بين المستشار الخاص ورئيس مجلس القضاء الأعلى ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس لجنة التنسيق الوطنية عن طرائق متفق عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويعرب الفريق عن امتنانه للتعاون القيم والتعاملات الإيجابية طوال عملية التشاور هذه.

77 - وفي حزيران/يونيه 2023، عقد الفريق ولجنة التنسيق الوطنية حلقة العمل الثانية المخصصة للمناقشات الاستراتيجية. وعلى مدار يومين، عرض فريق التحقيق جميع جوانب عمله، بما في ذلك التقدم المحرز في التحقيقات وغيرها من المجالات التي تهدف إلى تعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية التي ارتكبها

تنظيم داعش في العراق. وأتاح هذا المنتدى إجراء مناقشات معمقة بين فريق التحقيق وممثلي حكومة العراق، وتمخض عن عدد من نقاط العمل الرامية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات.

78 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المستشار الخاص جهوده على تعزيز تبادل المعلومات مع السلطات العراقية، تمشيا مع ولاية الفريق واختصاصاته، واستنادا إلى التزامه بكفالة أن يتمكن العراق، وهو المتلقي الرئيسي لنواتج عمل الفريق، من تحقيق أقصى قدر من الفوائد من أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق. وفي هذا الصدد، سلّم المستشار الخاص إلى القضاء العراقي تقريرا شاملا عن تقييم الحالة، كان ثمرة ثلاثة أعوام من التحقيقات، وهو تقرير يتضمن نتائج التحقيقات التي أجراها الفريق في استحداث تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية واستخدامها في العراق.

79 - ولزيادة تعزيز تبادل المعارف وتبادل الخبرات، وجه المستشار الخاص في تموز/يوليه 2023 دعوة إلى قاض عراقي رفيع المستوى ليكون جهة اتصال داخلية بين فريق التحقيق ومجلس القضاء الأعلى. وعيّن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الأول في محكمة تحقيق الكرخ قاضيا للاتصال، وشكّل الدعم الذي يقدمه إضافة قيّمة للفريق.

80 - وبالإضافة إلى ذلك، عيّن الفريق محققَيْن اثنين كمنسقين للتواصل مع قاضيَيْن عراقيين مختصين يعملان على قضايا تتعلق بالعائدين العراقيين من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية إلى بغداد ونينوى.

81 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المستشار الخاص العمل مع مجلس القضاء الأعلى والمستشار القانوني لرئيس الوزراء ومجلس الدولة العراقي لمناقشة أفضل السبل لدعم العملية التي يقودها العراق لسن تشريعات محلية تمكّن من إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية لأعضاء داعش عن الجرائم الدولية (مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية) أمام المحاكم المختصة في العراق. وواصل فريق التحقيق تعاونه بشأن مشروع القانون في إطار الفريق العامل المشترك، الذي أُنشئ في آذار/مارس 2023، ويضم ممثلين عراقيين عن الجهاز القضائي، ومكتب رئيس الوزراء، ومجلس الدولة، واللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، قدم فريق التحقيق جولات متعددة من التعليقات الفنية على مشروع القانون المقترح لضمان توافق أحكامه مع الاتفاقيات والصكوك القانونية الأخرى التي يعد العراق طرفا فيها، ومع القانون العرفي الدولي والمبادئ الراسخة للقانون الجنائي الدولي. ويقف الفريق، تمشيا مع ولايته واختصاصاته، على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة التقنية بشأن مشروع القانون والتعاون مع المسؤولين العراقيين المعنيين في سبيل تحقيق هذه الغاية.

82 - وفي أيلول/سبتمبر 2023، نظم فريق التحقيق، بالتعاون مع معهد التطوير البرلماني التابع لمجلس النواب العراقي، حلقة دراسية بشأن سبل المساءلة عن الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش بعنوان "مصادر ومبادئ القانون الجنائي الدولي: العلاقة التفاعلية بين القانون الجنائي الدولي والمحلي". وعُقدت هذه الحلقة في سياق دعم الفريق للعملية الجارية التي يقودها العراقيون المذكورة آنفا. ويسّر الفريق مشاركة خبيرَيْن دوليَّيْن للانخراط في مناقشات بشأن مسائل ملحة متعلقة بالقانون الجنائي الدولي مع خبراء قانونيين عراقيين وأكثر من 40 عضوا في البرلمان العراقي. وركزت الحلقة بوجه خاص على مصادر القانون الجنائي الدولي ومبادئه العامة، مثل مبدأ الشرعية وإدماج القانون الجنائي الدولي في القوانين المحلية.

83 - وواصل المستشار الخاص العمل مع أعضاء مجلس النواب، بما في ذلك اللجنة القانونية، ولجنة العلاقات الخارجية، ولجنة الأمن والدفاع، ولجنة حقوق الإنسان. ولتعزيز فهم أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق، قدم المستشار الخاص إحاطتين لمجلس النواب في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2023.

84 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المستشار الخاص أيضا بكبار المسؤولين في دائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية اللتين يعمل معهما فريق التحقيق عن كثب لدعم عملية فتح المقابر الجماعية وتحديد هوية الضحايا، وهما جانبان أساسيان من عمل الفريق في كفالة أن يشكل ضحايا جرائم تنظيم داعش وأسرهم محور التحقيقات.

85 - ويعرب الفريق مرة أخرى عن تقديره للدعم المستمر الذي يناله من ممثلي حكومة إقليم كردستان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المستشار الخاص برئيس مجلس القضاء الأعلى، ووزير الداخلية، ورئيس دائرة العلاقات الخارجية، ومنسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان. وقُدمت مساهمات كبيرة في أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق، ولا سيما من جانب وزارة الداخلية ومكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين وهيئة التحقيق وجمع الأدلة. ولا يزال فريق التحقيق يتواصل بانتظام مع منسق التوصيات الدولية ومكتبه، ويعرب مرة أخرى عن امتنانه لدعمهما المتواصل في تيسير عمل الفريق في إقليم كردستان.

باء - تعزيز قدرة السلطات العراقية

86 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تعاونه الوثيق مع السلطات القضائية العراقية (ولا سيما مع قضاة محكمة تحقيق الكرخ، ومحكمة التحقيق المركزية في الرصافة، ومحكمة نينوى لقضايا الإرهاب) في بذل جهود مشتركة لإعداد ملفات القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية المدعى ارتكابها من جانب عناصر داعش المقيمين في دول ثالثة. وحدد القضاء العراقي وفريق التحقيق عددا من أعضاء داعش المقيمين في دول ثالثة المدعى تورطهم في جرائم دولية. وأُعدّ أول ملف على نحو مشترك بشأن قضية أحد أعضاء داعش المقيمين في دولة ثالثة، وهو ملف يتضمن تفاصيل الجرائم الدولية المحتملة وما يدعمها من أدلة. ورهنا بالتنسيق والاتفاق مع القضاء العراقي، يعتزم فريق التحقيق مواصلة هذا العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، وإعداد ملفات قضايا إضافية تتعلق بأعضاء داعش الآخرين الذين فروا من العراق.

87 - وواصل فريق التحقيق دعم رقمنة السجلات في عدة محاكم في كل من بغداد (محكمتا الرصافة والكرخ) وتكريت والأنبار ونينوى وكركوك وتازة خورماتو وإربيل، ومؤخرا دهوك. وبالإضافة إلى ذلك، عزز الفريق قدرة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في مجال الاستدلال الجنائي على استخلاص الأدلة من الأجهزة المضبوطة في ساحات المعارك وحفظها.

88 - وأحرز الفريق تقدما في مساعدة الجهات القضائية العراقية في إنشاء قاعدة بيانات مركزية للأدلة المتعلقة بتنظيم داعش تُدمَج ضمن أدوات عمل مجلس القضاء الأعلى لتمكينه من الوصول بسرعة إلى المعلومات التي تكون لها أهمية بالغة في التحقيق والمقاضاة. وتشمل الأدلة ذات الصلة ملفات القضايا، وبيانات موجزة عن الأشخاص مثار الاهتمام، وغير ذلك من سجلات الإثبات. وهذا المستودع المركزي للأدلة، المنشأ وفقا لأعلى المعايير الدولية، سيسهّل التعاون الوطني بين الوكالات بشأن الوصول إلى الأدلة (بما في ذلك لأغراض مكافحة الإرهاب)، ويساعد في الإجراءات القضائية الدولية والوطنية بشأن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ليس في الوقت الحالي فحسب، بل وبعد سنوات من الآن، والأهم من ذلك أنه سيشكل أحد الأصول الاستراتيجية للقضاء العراقي في مكافحة الإرهاب ودعم نزاهة القضاء.

89 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم فريق التحقيق المساعدة التقنية إلى دائرة حماية الشهود في وزارة الداخلية العراقية من خلال دعم إعداد منهج لمواصلة تدريب الضباط المعنيين بحماية الشهود الذين تعيّنهم الوزارة. وسيتم ذلك من خلال تنظيم حصص تدريبية عن الممارسات الجيدة في مجال حماية الشهود والمساعدة في صياغة نموذج لتقييم التهديدات والمخاطر. ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة التقنية من فريق التحقيق لدعم حكومة العراق في إنشاء دائرة حماية الشهود على النحو المتوخى في التشريع المتعلق بحماية الشهود. ويساعد بناء الثقة بين الشهود والضحايا والناجين وفريق التحقيق على تهيئة مساحات آمنة لتمكين أولئك الذين عانوا من الجرائم من التقدم والإدلاء بشهاداتهم. ولكي تتمكن السلطات والكيانات العراقية المعنية من الاضطلاع بهذا العمل بشكل كامل وتيسير اتباع نهج محوره الضحايا والناجون في التحقيق، هناك حاجة إلى مزيد من أنشطة بناء القدرات والتدريب وتحسين المؤسسات بما يتجاوز الإطار الزمني المحدد حاليا لفريق التحقيق.

90 - وعلاوة على ذلك، يظل تعاون الفريق مع وزارة الصحة، فضلا عن عدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ومساعدته لها أمرا حاسما في ضمان توفير الدعم النفسي الكافي للناجين والضحايا والشهود. وفي هذا الصدد، أطلق فريق التحقيق مسارات إحالة للضحايا والشهود ومعاليهم ممن يحتاجون إلى خدمات متخصصة، ونفذ برامج لبناء القدرات مراعية لآثار الصدمات تهدف إلى توفير التدريب التثقيفي النفسي للعديد من مقدمي الخدمات الصحية عن إدارة حالات الضحايا المصابين بصدمات نفسية، وتقديم المشورة لهم بشأن ردود الفعل السلبية المحتملة واستراتيجيات التكيف المناسبة والتدخلات السريرية.

91 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم فريق التحقيق أيضا تدريبا مخصصا للخبراء العراقيين وأنشأ مختبرا آخر للأدلة الجنائية الرقمية في محكمة التحقيق المركزية في الرصافة، بالإضافة إلى ستة مختبرات أخرى في محاكم كبرى، منها محكمتا الكرخ وتكريت، فضلا عن جهاز مكافحة الإرهاب في بغداد.

92 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات في الحصول، في الوقت المناسب، على بيانات ما قبل الوفاة لتحديد هوية الضحايا الذين استُخرجت رفاتهم من المقابر الجماعية من أجل الاستجابة لمطالب الأهالي وأفراد أسر ضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. وكعنصر أساسي نحو توسيع نطاق المساءلة والمصالحة المجتمعية مع أسر الضحايا، واصل فريق التحقيق مساعدة دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي في تعزيز قدراتهما على معالجة الأدلة الجنائية. وعلى وجه التحديد، أطلق فريق التحقيق، بالتعاون مع دائرة الطب العدلي، مشروع اعتماد معترف به دوليا (بعنوان "مسارات استيفاء متطلبات المعيار ISO/IEC 17025")، يهدف إلى تعزيز موثوقية نتائج الاختبارات، وتحسين الجوانب والمعايير التقنية للعملية، والأهم من ذلك تسريع وقت التسليم لأسر الضحايا.

جيم - العمل في إطار من الشراكة مع جميع مكوّنات المجتمع العراقي

93 - يواصل فريق التحقيق تواصله مع الجهات الفاعلة الدينية ومجموعات الناجين والمنظمات غير الحكومية وقادة مختلف فئات المجتمع والمؤسسات الأكاديمية، وذلك لضمان أن يسترشد في أعمال التحقيق التي يقوم بها بمعارف وخبرة جميع فئات المجتمع المتضررة في العراق.

94 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توجه المستشار الخاص في بعثة إلى الأنبار للاجتماع بمسؤولين محليين وزعماء قبائل وناجين وممثلين عن المجتمع المدني. وقام المستشار الخاص بجولة في مرقد ومسجد

عبد الله بن المبارك، أحد مواقع التراث الديني التي دمرها ودنسها تنظيم داعش خلال سيطرته على المنطقة. وزار المستشار الخاص أيضا حي البكر حيث أعدم تنظيم داعش أفراد من قبيلة البونِمر السنية رفضوا مبايعته.

95 - وفي آب/أغسطس 2023، نظم فريق التحقيق مؤتمرا ليوم واحد بعنوان "على درب العدالة: التحقيق في جرائم تنظيم داعش ضد مسيحيي العراق"، وهو مؤتمر جمع أكثر من 30 من القيادات المسيحية لعرض نتائج التحقيق الأولي بشأن الجرائم الدولية المحتملة المرتكبة ضد المسيحيين. وسمح المؤتمر أيضا بإجراء مناقشات صريحة ومفتوحة مع هذه القيادات. وشارك ممثلون عن المجتمع الدولي وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان في جلسات مخصصة من المؤتمر، مع تلقيهم دعوة للمشاركة في الجزء المفتوح منه.

96 - وظل منتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير الحكومية يشكّل منبرا هاما لتقاسم المعارف وتبادل أفضل الممارسات مع الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية الدولية في المجالات ذات الصلة بأعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق. وفي تموز/يوليه 2023، عقد فريق التحقيق اجتماع المائدة المستديرة نصف السنوي الخامس في إطار المنتدى، ركز على مشاركة الضحايا في عمليات العدالة الهادفة. وشارك متحدث بارز من المجتمع المدني في المنتدى وأطلع المشاركين على معارفه وخبراته بشأن مشاركة الناجين في عمليات العدالة قبل المحاكمات وأثناءها وبعدها. وبالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على أهمية التعاون والشراكات بين جميع الجهات صاحبة المصلحة لفائدة الضحايا والناجين والمجتمع ككل من خلال تقديم أمثلة ملموسة على حالات شارك فيها ناجون أيزيديون في إجراءات المحاكم ضد جناة من عناصر تنظيم داعش مقيمين في دول ثالثة.

97 - وفي إطار الجهود المكمِّلة للمبادرة المذكورة أعلاه بشأن إنشاء مركز للاستعراض الآمن للمستندات، من الأهداف المرحلية الأخرى التي حققها فريق التحقيق إطلاق مشروع لدعم منظمات المجتمع المدني العاملة مع ضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وسيقدم فريق التحقيق، من خلال هذا المشروع، ما يلزم من معدات وتدريب ودعم تقني لرقمنة وتنظيم ما بحوزة منظمات المجتمع المدني من أدلة واستغلالها بشكل أفضل. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان فريق التحقيق قد حدد وتواصل مع أكثر من 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني لتقييم احتياجاتها من الدعم، وكان قد قدم بالفعل الدعم لمنظمتين من منظمات المجتمع المدني تعملان مع الضحايا من الأيزيديين وأسر ضحايا مجزرة أكاديمية تكريت الجوية. وعلى وجه التحديد، أبرم فريق التحقيق إطار تعاون جديدا مع منظمة "ضحايا العراق في سبايكر - 1700"، وهي منظمة غير حكومية أسستها أسر الطلاب غير المسلحين من أكاديمية تكريت الجوية، وأغلبهم من الشيعة.

98 - وشرع فريق التحقيق، في إطار التزامه المستمر بالتواصل مع الأوساط الأكاديمية في العراق، في تنفيذ برنامج تعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا. وسييسِّر هذا البرنامج ويعزِّز تبادل الخبرات بين خبراء الفريق والأوساط الأكاديمية على مستوى الدراسات العليا. ويستند هذا التعاون إلى التزام الفريق بدعم القدرات الوطنية العراقية في المجالات المتعلقة بولايته من خلال تطوير الجوانب الأكاديمية ذات الصلة لطلاب الدراسات العليا في المعهد. وبدعوة من المعهد، زار المستشار الخاص النجف في تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث ألقى محاضرة لطلاب المعهد الذين يتابعون دراستهم للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية والاتصالات.

خامسا – التعاون في دعم أنشطة فريق التحقيق

ألف – التواصل مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية

99 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق، عملا بالولاية المنوطة به وباختصاصاته، العمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز مساءلة تنظيم داعش في مختلف أنحاء العالم عما ارتكبه من جرائم قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية ومن أجل دعم عدد متزايد من الولايات القضائية الوطنية على تحقيق ذلك.

100 – ووفقا للفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، تعاون الفريق بنجاح مع السلطات العراقية لتحديد طرائق تقديم الأدلة إلى دول ثالثة، وأبلغ حكومة العراق بالأدلة السابقة التي تم تقديمها إلى دول ثالثة.

101 – ومنذ إنشاء الفريق فعليا في عام 2018، طلب ما مجموعه 20 دولة ثالثة من الدول الأعضاء – و 45 سلطة مختصة من هذه البلدان – مساعدةَ الفريق فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية الجارية. ومن بين 209 طلبات للمساعدة وردت من دول ثالثة، ينظر فريق التحقيق حاليا في 65 طلبا، في حين تم البت في 107 طلبات أو تعليق النظر فيها في انتظار الحصول على معلومات إضافية من السلطات الوطنية.

102 – وكانت قدرة الفريق على جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود في إطار الاستجابة المباشرة لطلبات المساعدة، إلى جانب قدرته على تحديد ما يؤكد تلك الشهادات من وثائق تنظيم داعش الداخلية التي تم الحصول عليها من الأدلة الرقمية التي جُمعت من ساحات المعارك، عاملاً ساعد و ما زال يساعد كثيرا على دعم التحقيقات التي تجريها الولايات القضائية الوطنية.

103 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق التحقيق إجراء مقابلات مع الشهود بناءً على طلبات قدمتها دول ثالثة في سياق تحقيقات تجريها ضد أعضاء تنظيم داعش المقيمين في بلدان أجنبية الذين تورط معظمهم في جرائم بحق الأيزيديين. وواصل الفريق أيضا تحليل الأدلة التي جُمعت استجابةً لطلبات محدّدة من عدة دول أعضاء والتي لها علاقة بالتحقيقات المشتركة بشأن شبكات تنظيم داعش الضالعة في الاسترقاق الجنسي، وذلك بغية إعداد موجزات قضايا عن أعضاء تنظيم داعش الذين تم تحديد هويتهم. وعلاوة على ذلك، أدلى خبراء الفريق بشهاداتهم في محاكمات أُجريت في البرتغال ومملكة هولندا، ومن المتوقع أن يدلوا بشهاداتهم في الإجراءات الجنائية المقبلة ضد أعضاء مزعومين في تنظيم داعش في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

104 – وما زال الدعم الذي سبق لفريق التحقيق أن قدمه للتحقيقات والمحاكمات الوطنية، بما في ذلك تحديد أماكن تواجد الشهود المعنيين وإجراء المقابلات معهم والكشفُ عن الوثائق الخاصة بتنظيم داعش وتقديم شهادات الخبراء، يؤدي دورا حيويا في تقديم أعضاء تنظيم داعش للعدالة. وبالإضافة إلى الإدانات المبلغ عنها سابقا، أدى الدعم الذي قدمه فريق التحقيق لهيئات الادعاء الألمانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى إدانة عضوة في تنظيم داعش بتهم تتعلق بالإرهاب وجرائم دولية ضد شابة أيزيدية في العراق دعما لحملة التنظيم الوحشية للقضاء على الأقلية الدينية الأيزيدية. وقدم الفريق الدعم في هذه القضية بتحديد هوية الشاهدة الرئيسية واستجوابها، وهي امرأة أيزيدية احتجزتها المدعى عليها وزوجها كجارية لمدة ثلاث سنوات.

105 - والفريق مصمم على تقديم الدعم لأكبر عدد ممكن من التحقيقات والمحاكمات التي تجريها الدول الثالثة ضد أعضاء داعش بحلول أيلول/سبتمبر 2024. وهذا الدعم ضروري لضمان تقديم الجناة من أعضاء تنظيم داعش والمقاتلين الإرهابيين الأجانب الفارين من العراق إلى العدالة وعدم تمكينهم من إيجاد ملاذات آمنة في بلدان ثالثة. غير أن معظم طلبات المساعدة تبقى مفتوحة لمدة طويلة بسبب القدرات المحدودة لفريق التحقيق ولأن التحقيقات والمحاكمات ذات الصلة التي تجريها السلطات الوطنية للدول الثالثة تتطلب الدعم على عدة مراحل.

باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

106 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق التحقيق العمل بدرجة عالية من الالتزام بوصفه عضوا في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مشاركته الفاعلة في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وبشكل أكثر تحديدا، تواصل فريق التحقيق مع نظرائه في مكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة لمناقشة القضايا موضع الاهتمام المشترك فيما يتعلق بولاية الفريق.

107 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أوفد فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع خبيرا للعمل مع فريق التحقيق من أجل مساعدة السلطات العراقية في تحسين القدرات التقنية والتشغيلية للمؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة العاملة في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق.

108 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة دور أساسي في المضي قدما بمسارات التحقيق، ولا سيما بشأن تصنيع ونشر الأسلحة الكيميائية من جانب تنظيم داعش وبشأن تدمير التراث الثقافي، وهي مسارات استفادت، في جملة أمور، من المعارف المتخصصة لمختلف كيانات الأمم المتحدة.

109 - وواصل الفريق العمل في إطار نهج شامل للأمم المتحدة بأسرها لدعم حكومة العراق في تحقيق هدفها المتمثل في إنهاء حالة النزوح التي طال أمدها في مخيم الهول وضمان الإعادة الناجحة والفعالة إلى الوطن والمحاكمة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وكان فريق التحقيق أيضا عضوا في فرقة العمل المعنية بالأمن والمساءلة للبالغين التابعة للفريق العامل التقني لتنفيذ الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق.

سادسا - تشجيع المساءلة على الصعيد العالمي

110 - واصل المستشار الخاص، وفقاً لولايته المنصوص عليها في الفقرة 3 من القرار 2379 (2017)، بذل الجهود من أجل التشجيع على مساءلة تنظيم داعش عن الجرائم التي ارتكبها في جميع أنحاء العالم، واستمر في العمل مع الناجين لضمان الاعتراف الكامل بمصلحتهم في إخضاع التنظيم للمساءلة.

111 - وواصل فريق التحقيق العمل مع بلدان أخرى، في إطار الشبكة المعنية بجرائم الإبادة الجماعية التابعة لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية في لاهاي، بمملكة هولندا، لتزويد

السلطات القضائية من الدول الأعضاء بالتحليلات والمعلومات والأدلة، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الدعم لإجراءاتها ضد أعضاء داعش. وعُقد الاجتماع الرابع والثلاثون للشبكة المعنية بجرائم الإبادة الجماعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وركّز على الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين. وقدم فريق التحقيق لمحة موضوعية عن تواصله وعمله مع الأيزيديين في العراق، ولا سيما مع الشهود والضحايا والناجين؛ والنتائج القانونية التي خلص إليها فيما يتعلق بجرائم الحرب والإبادة الجماعية المرتكبة ضد الأيزيديين؛ ودعمه للسلطات القضائية في دول ثالثة لمساعدتها في البت في بعض من هذه الجرائم الدولية بنجاح في المحاكم والهيئات القضائية المختصة.

112 - وفي حزيران/يونيه 2023، شارك فريق التحقيق والبعثتان الدائمتان للعراق والهند لدى الأمم المتحدة في استضافة فعالية خاصة بعنوان "استخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية: تهديد عالمي". وجمعت هذه الفعالية مشاركين من السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني ومختلف مكاتب الأمم المتحدة. وقدم رئيس وحدة التحقيق المعنية باستحداث تنظيم داعش واستخدامه للأسلحة الكيميائية النتائج الرئيسية التي خلص إليها فريق التحقيق، وأدلى خبير فني من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة بتعليقات إضافية.

113 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك المستشار الخاص في منتدى باريس للسلام، وسلط الضوء على مشروع الرقمنة الذي ينفذه الفريق، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، باعتباره نهجا مبتكرا رائدا لدعم العدالة والمساهمة في بناء القدرات الوطنية. وشارك المستشار الخاص بصفته أحد الضيوف المتكلمين في اجتماع مائدة مستديرة بعنوان "الوضع ليس بتلك القتامة: الدروس المستفادة من النهج المبتكرة لبناء السلام"، وناقش أهمية المساءلة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من بناء السلام وتحقيق المصالحة على نحو مستدام.

سابعا - التمويل والموارد

114 - تمكن فريق التحقيق من إحراز تقدم في القيام بالمهام الأساسية لولايته عن طريق التمويل المقدم من الميزانية العادية، على الرغم من أن المساهمات الطوعية لا تزال ضرورية لضمان قدرة الفريق على تنفيذ ولايته إلى أقصى حد ممكن.

115 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت مساهمات مالية من ألمانيا والدانمرك وسلوفاكيا والسويد وفرنسا وفنلندا والنمسا ومملكة هولندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

116 - وعلى وجه التحديد، فإن هذه المساهمات الواردة من الدول الأعضاء تمكّن فريق التحقيق من تعزيز قدرات حكومة العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان، والنهوض بأولويات التحقيق والأولويات المواضيعية، بما في ذلك بناء القدرات القضائية والقدرات في مجال الاستدلال الرقمي الجنائي؛ ورقمنة وأرشفة المعلومات والأدلة؛ وإجراء مزيد من التحقيقات في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد السنة والمسيحيين والأقليات الأخرى؛ وتدمير التراث الثقافي؛ واستحداث الأسلحة الكيميائية واستخدامها؛ والتحقيقات في جرائم داعش الاقتصادية والجنسية والجنسانية، فضلا عن تقديم الدعم للسلطات القضائية لدول ثالثة. ووردت مساهمات إضافية متعددة السنوات من السويد لإنشاء فريق وطني معني بتبادل الأدلة والاطلاع عليها إلكترونياً وتعزيز ممارسات إدارة السجلات في منظمات المجتمع المدني. ووردت أيضا مساهمة متعددة السنوات من الولايات المتحدة مكرسة لفتح المقابر الجماعية والتحقيق فيها.

117 - ولا تزال تعبئة الموارد ضرورية لدعم أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق. ولضمان إحراز تقدم نحو مساءلة تنظيم داعش والوفاء بالالتزامات الصادر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، حدد فريق التحقيق الثغرات والمجالات التي تتطلب دعما ماليا إضافيا للفترة المقبلة، وهو ما ستتم مناقشته مع الدول الأعضاء.

ثامنا - آفاق المستقبل

118 - في ضوء التقدم المحرز حتى الآن وما تبقى من تحديات، سيركّز فريق التحقيق عملَه في الأشهر الستة المقبلة على الأولويات الرئيسية التالي بيانها:

(أ) كما هو منصوص عليه في الفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، فإن فريق التحقيق على استعداد للمساهمة في إعداد تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن، المقرر تقديمه في موعد أقصاه 15 كانون الثاني/يناير 2024. وسيواصل الفريق الاسترشاد في عمله بالقرار 2379 (2017) وباختصاصاته وبأطر القانون الدولي ذات الصلة وبسياسات الأمم المتحدة وممارساتها الفضلى؛

(ب) عملا بالفقرة 6 من القرار 2697 (2023)، وبالتشاور مع حكومة العراق، سيضع فريق التحقيق خريطة طريق لإنجاز ولاية الفريق ويحدد الخطوات اللازمة لاختتام عمل الفريق بحلول 15 آذار/مارس 2024. واستنادا إلى المناقشات الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات بعد صدور القرار المذكور، وإلى المناقشات الأولية التي أجريت مع حكومة العراق، سيركز الفريق على إعداد خريطة الطريق؛

(ج) عملا بالقرار 2379 (2017)، سيواصل فريق التحقيق جمع واستغلال المعلومات وخيوط التحقيق ذات الصلة المتعلقة بالجرائم الدولية المرتكبة ضد جميع فئات المجتمع المتضررة من تنظيم داعش للمضي قدما بعدد من مسارات التحقيق على النحو المبين أعلاه، بهدف إطلاع القضاء العراقي عليها لاستخدامها في المحاكمات المستقبلية وفقا لولاية الفريق واختصاصاته. وفي غضون ذلك، يعتزم فريق التحقيق إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم في مسارات التحقيق الأخرى، التي ما زالت في مراحلها الأولية، ضمن الإطار الزمني المحدد، مشيرا إلى أن التحقيقات عبر مختلف مسارات التحقيق لن تنتهي بحلول أيلول/سبتمبر 2024؛

(د) سيواصل فريق التحقيق تحقيقاته وتحليلاته المتمحورة حول الجناة، ولا سيما إعداد ملفات قضايا مشتركة مع القضاء العراقي بشأن الجناة المزعومين المقيمين في دول ثالثة. ومن المتوقع أيضا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل تعزيز القدرات والدعم لصالح القضاء العراقي في الإجراءات الجنائية وإعداد ملفات القضايا، من خلال العمل المشترك مع محققي الفريق. ومع تقدم التحقيقات، حدد فريق التحقيق، بالتعاون مع القضاء العراقي، عددا متزايدا من الأشخاص مثار الاهتمام من تنظيم داعش المقيمين في دول ثالثة ممن قد تكون لهم صلة بجرائم وأحداث دولية مختلفة. وعلاوة على ذلك، بدأ العراق وفريق التحقيق التعاون بنجاح في إعداد ملفات قضايا مشتركة بشأن هؤلاء الأشخاص المقيمين في دول ثالثة. ووقف هذا العمل الحاسم قبل إخضاع هؤلاء الأفراد للمساءلة الجنائية من شأنه أن يقوّض جهود المساءلة العالمية عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش.

(هـ) امتثالا للفقرة 5 من القرار 2697 (2023)، نجح فريق التحقيق في تحديد طرائق تقديم الأدلة إلى دول ثالثة مع حكومة العراق. ويعتزم تقديم أكبر عدد ممكن من الطلبات خلال الفترة المشمولة

بالتقرير المقبل، نظرا لضيق الوقت والموارد، فضلا عن المراحل المتعددة التي تحتاج فيها مختلف السلطات القضائية إلى المساعدة، من أجل مساءلة أعضاء تنظيم داعش عما ارتكبوه من جرائم دولية؛

(و) سيواصل فريق التحقيق تعزيز القدرات وتوطيد التعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين (بسبل منها التدريب ومبادرات التعاون والمشاريع الجارية)، ولا سيما مع خبراء الأدلة الجنائية ومسؤولي المحاكم وغيرهم من موظفي مختلف الإدارات المنخرطة عن كثب في جميع العناصر المتعلقة بتنفيذ ولاية الفريق. ومن هذه الإدارات دائرة الطب العدلي ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ووزارتا الداخلية والصحة. ولا يزال تعزيز هذه القدرات ومساعدة السلطات الوطنية في عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجيا والعمل وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات هدفا رئيسيا للفريق في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل ولا يمكن تحقيقه بالكامل ضمن الإطار الزمني المقرر حاليا.

119 - وسيواصل فريق التحقيق تنفيذ هذه الأولويات بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق.

تاسعا - خاتمة

120 - في الفترة المشمولة بالتقرير، تميّز عمل فريق التحقيق بتحقّق إنجازات هامة، لا من حيث الجمع المستمر للأدلة فحسب، بل وفيما يتصل أيضاً بتحسين قدرات الجهاز القضائي العراقي في ميدان القانون الجنائي الدولي وبتيسير الحصول على المعدات والمواد، مع تقديم خدمات التدريب وبناء القدرات ذات الصلة، فضلا عن إطلاع الجهات المعنية على عدد من التقارير التحليلية وتقارير تقييم الحالات، في امتثال تام لولاية الفريق واختصاصاته.

121 - ومع مراعاة أحكام قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، سيواصل الفريق في الأشهر الستة المقبلة عمله مع حكومة العراق لتنفيذ المهام الإضافية الموكلة إليه على النحو المبين أعلاه. وفريق التحقيق على أهبة الاستعداد للتعاون مع حكومة العراق في مناقشة وتحديد السبل التي يمكن بها للفريق أن يسهم على أفضل وجه ممكن في جهود المساءلة في العراق. ويشمل ذلك تقديم الدعم للعديد من ضحايا الفظائع والناجين منها، فضلا عن الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش.

122 - ولا يزال فريق التحقيق ملتزماً بشدة بكفالة المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم داعش، وهو يعتمد في ذلك على تقديم المجتمع الدولي، بما فيه العراق، الدعمَ المستمر من أجل ضمان تلبية المطالب المشروعة بإقامة العدل إنصافاً للناجين والضحايا.

123 - وتتطلب عمليات التحقيق والعدالة الجنائية وقتا وغالبا ما يصعب التنبؤ بها، لأنه من غير الواضح ما الأدلة وخيوط التحقيق التي قد تُكتشف أو ما المدة التي قد تستغرقها العملية القضائية ضد كل واحد من الجناة. وفي عام 2017، كلف مجلس الأمن فريق التحقيق، بناء على طلب من حكومة العراق، بالتصدي للظاهرة العالمية المتمثلة في تنظيم داعش وضمان مساءلة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أمام المحاكم المختصة في العراق ودول ثالثة. واستجابة لهذه الدعوة العالمية للمساءلة، استثمر فريق التحقيق، بدعم من حكومة العراق، السنوات الخمس الماضية في بذل جهوده من أجل تحقيق العدالة بسبل شتى، منها العمل مع القضاء العراقي، وفئات المجتمع المتضررة، والشهود، والضحايا والناجين، وشرائح أخرى من المجتمع العراقي، مع إعداد ملفات قضائية تدريجيا ضد مرتكبي الجرائم الدولية من أعضاء

تنظيم داعش. وفي حين تحققت نتائج ملموسة حتى الآن، فإن ولاية الفريق لن يكتمل تنفيذها بشكل مجد بحلول أيلول/سبتمبر 2024، ذلك أن التحقيقات ما زالت جارية، وجمع الأدلة ما زال مستمرا، وإجراء دراسات تحليلية وتحليلات قانونية للجرائم ما زال متواصلا، وجهود بناء القدرات ما زالت متواصلة، ودعم المحاكمات في مختلف أنحاء العالم ما زال مستمرا.

124 - وفي الوقت نفسه، فإن السلطات العراقية، الملتزمة بتعزيز العدالة والمساءلة الهادفتين بما يتماشى مع المعايير الدولية، تعمل على مختلف المجالات التي ستساعد التحقيقات والمحاكمات الوطنية بشأن الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش، وهي مجالات لا تزال مساعدة الفريق فيها أساسية. ويشمل ذلك وضع إطار تشريعي للجرائم الدولية، وبناء القدرات من أجل تقديم المساعدة الكاملة للضحايا والناجين المستعدين للتقدم للإدلاء بشهاداتهم، والعمل على التنقيب عن المقابر الجماعية، وإنشاء أرشيف رقمي مركزي. لذلك من الأهمية بمكان الاستفادة من العمل الذي قام به فريق التحقيق على مدى السنوات الخمس الماضية على أفضل وجه ممكن لضمان إخضاع أي من أعضاء داعش الذين ارتكبوا مثل هذه الفظائع للمساءلة عن جرائمهم أمام المحكمة لمنع تكرار وضع بهذه الجسامة.